دراسة واقع المنشآت الصغيرة

ودورها في توفير فرص عمل للمواطنين

**أ.د. أحمد بن عبدالرحمن الشميمري**

**استاذ الإدارة والتسويق**

**جامعة الملك سعود**

**ملخص تنفيذي**

أهداف الدراسة وأهميتها

**تهدف هذه الدراسة إلى الوصف الاستكشافي لواقع المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية ومدى امكانية مساهمتها في توفير وظائف للمواطنين. وقد بحثت الدراسة عدة جوانب تتعلق بالتنظيم الإداري لتلك المنشآت بالاضافة إلى أنظمة العمل، والهياكل الوظيفية، والموارد البشرية، والتوظيف، والسعودة. وعرضت الدراسة رغبات واتجاهات المستفيدين وأصحاب المنشآت الصغيرة تجاه العمل الحر. كما وصفت الدراسة دور الجهات الراعية والداعمة للمنشآت الصغيرة، واستعرضت العوامل المؤدية لنجاح المنشآت الصغيرة وتلك التي تؤدي إلى إعاقته. كما راجعت الدراسة عبر المسح النظري لأدبيات إنشاء وإدارة المشروعات الصغيرة عددأ كبيراً من الدراسة المحلية والإقليمية.**

مجتمع وعينة الدراسة

**اعتمدت الدراسة في أسلوب جمع البيانات الأولية على مصدرين أساسين هما أولاً: إقامة ورش العمل للمتخصصين والجهات الراعية وأصحاب المنشآت الصغيرة، حيث تم عقد 6 ورش عمل شارك فيها أكثر من 15 جهة حكومية وشبه حكومية ومن القطاع الخاص المهتم بدعم وإنماء المنشآت الصغيرة بالمملكة العربية السعودية. أما المصدر الثاني لجمع البيانات الأولية فقد كان عبر تصميم 6 أنواع من الاستبانات الموجهة إلى 6 فئات هي أصحاب المنشآت الصغيرة، والداعمون والرعاة، والجهات المختصة بالتوظيف، والجهات الرسمية ذات الاختصاص، والخبراء والمهتمون بالمنشآت الصغيرة. وتضمنت هذه الاستبانات 630 سؤالاً متنوعاً ما بين أسئلة مفتوحة وأخرى مغلقة. وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة على 6 مدن سعودية هي الرياض، وجدة، والدمام، وبريدة، وتبوك، وأبها (3790) استبانة. تم جمع وتصفية 3609 استبانة صالحة للتحليل الإحصائي. وقد تم استخدام عدة أساليب احصائية لشرح وتحليل نتائج الدراسة تم استعراضها في 3 مجلدات، ثم تم اختصارها في ملخص منفصل بلغ 136 صفحة.**

ملخص أهم نتائج الدراسة

1. **تعريف المنشآت الصغيرة**

وقد خلصت الدراسة إلى عدة مساهمات ونتائج من شأنها أن تفيد في فهم أعمق لواقع المنشآت الصغيرة في السعودية. ومن تلك النتائج أن اقترحت الدراسة تعريفاً إجرائياً عاماً للمنشآت الصغيرة في المملكة. تم تطويره بعد الوقوف والمراجعة لأكثر من 54 دولة من الدول المتقدمة والنامية. إضافة إلى ذلك فقد تم مراجعة جميع التعاريف التي طرحت في الماضي من قبل الجهات الحكومية العاملة في المملكة. وخلصت الدراسة إلى تعريف يقوم على عاملين هامين هما: عدد العمالة، وحجم المبيعات. وقد بدأ فريق العمل بتصنيف يعتمد على الأنشطة ثم محاولة دمج أكثر من معيار كمي ونوعي فخرج الفريق بتصنيف مركب يصعب تعميمه. فرأى المشاركون وفريق العمل أن تبسيط هذا التصنيف تسهيلاً للتطبيق في هذه المرحلة من نمو المفهوم في المملكة بالرغم من قناعة الفريق أن التصنيف الأمثل هو التصنيف القائم على أساس النشاط الإقتصادي بحيث يختلف تصنيف المنشأة الصغيرة في الصناعة عنها في الخدمات. كما يحسن أن يجمع التصنيف بين عناصر كمية وأخرى نوعية. وقد تم مناقشة هذا التصنيف في ورش العمل المصاحبة لهذه الدراسة والتي شارك فيها ممثلون عن كل الجهات الحكومية التي وضعت تعريفاً سابقاً، وتم عرضه بعد ذلك على عدد كبير من خبراء ومختصين بريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة لتنقيحه والتعليق عليه وتم بعد ذلك الخروج بهذه النتيجة. وهو ان المنشأة الصغيرة جداَ هي التي يكون عدد العاملين فيها أقل من 5 ولا يزيد حجم المبيعات السنوية عن 500 ألف ريال. أما الصغيرة فهي التي يتراوح عدد العاملين فيها من 5 إلى 50 وحجم المبيعات من 500 ألف إلى 10 مليون. أما المتوسطة فهي التي يتراوح عدد العاملين فيها من 51 إلى 250 عامل وحجم المبيعات من 10 مليون إلى 50 مليون. وأخيراً الكبيرة والتي يزيد عدد العاملين فيها عن 250 عامل وحجم مبيعات أكثر من 50 مليون ريال سعودي.

1. السعودة

**كما توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة منها: أن نسبة السعودة في المنشآت الصغيرة تتراوح ما بين 10% إلى 30% وأن أكثر من النصف أي 54% من المنشآت الصغيرة لا تزيد نسبة السعودة فيها عن 10%. أما المنشآت التي تزيد نسبة السعودة فيها عن 50% فهي أقل من 4%. كما أن أغلب المنشآت الصغيرة لم تحصل على أي تمويل حكومي، إذ بلغت نسبة تلك المنشآت 77%، كما أن المستوى التعليمي للملاك هو مستوى دون الجامعي، إذ تمثل هذه الشريحة حوالي 75% من أصحاب المنشآت. ومن نتائج الدراسة أن متوسط أعمار ملاك المنشآت الصغيرة هو 46 سنة ويمثل الشباب الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة نسبة صغيرة لا تتجاوز 9%. وهذا المؤشر العمري ربما ساعد على إعادة النظر في توجيه البرامج للفئة العمرية الواقعية. ومراجعة البرامج الموجه لفئات الشباب للتوعية بالعمل الحر. كما أوضحت الدراسة أنه لا يتفرغ تفرغاً كلياً للعمل في المنشآت الصغيرة سوى 39% من الملاك السعوديين. كما أن 77% منهم لم يجري دراسة للمشروع قبل إنشائه، وأن 71% ليس لديهم هياكل تنظيمية للمنشأة، وهناك 73% لا يعملون حسب خطة عمل سنوية مكتوبة.**

**وفي استكشاف للسعودة مقارنة ببعض العوامل الأخرى تبين أن المنشآت التي لم تحصل على تمويل حكومي أو تجاري تكون السعودة فيها أقل من تلك التي حصلت على تمويل. كما أن المنشآت الصغيرة التي يديرها المالك نفسه تكون نسبة السعودة فيها أكبر من تلك التي تسند إدارتها إلى مدير غير مالك. كما أن المنشآت التي يديرها غير سعودي تكون السعودة فيها أقل بكثير من تلك التي يديرها سعودي.**

**ج. الوضع الراهن**

**وعن بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة فمن بين 27 عامل فقد اختار المشاركون اول متطلب لتحسين البيئة هو "من الضروري أن يتم توحيد التعاملات الرسمية الإجرائية للمنشآت الصغيرة مع جهة رسمية واحدة". والثاني وهو "من المفيد أن تكون هناك هيئة مستقلة تختص بكافة شؤون المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر" وهذا يدل على أهمية وجود هيئة مستقلة تختص بكافة شؤون المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة عبارة "توجد بيانات ومعلومات عن احتياجات المناطق بالمملكة من المنشآت الصغيرة" وهذا مؤشر يدل على عدم كفاية البيانات والمعلومات الموجودة عن احتياجات المناطق بالمملكة من المنشآت الصغيرة.**

**أما السمات الواجب توافرها لدى صاحب المنشاة الصغيرة، فمن بين 12 سمة رئيسية اتضح أن المرتبة الأولى من حيث الأولوية المرتفعة هي "تحمل المسؤولية" فغالبية المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر يرون أنها أولوية مرتفعة جداً، تليها أهمية "الثقة بالنفس". وفيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه المنشآت الصغيرة فاتضح أن المرتبة الأولى من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة، والأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت، والخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت قد كانت "كثرة المنافسين من المنشآت الصغيرة" تلتها بالمتوسط من وجهة نظر الجهات الداعمة والراعية للمنشات والأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت "ضعف ميزانية التسويق في المنشآت الصغيرة". وفيما يخص أسباب الفشل فقد جاء "عدم كفاية رأس المال" المرتبة الأولى من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة و فئات المجتمع المستفيدة من المنشات بينما جاء هذا السبب في المرتبة الثالثة من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر. تلاه في الأهمية "عدم كفاءة إدارة المنشاة" حيث جاء في المرتبة الأولى من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر. وبدا أن ثالث أهم أسباب الفشل كان "عدم وجود خطة عمل دقيقة متكاملة " حيث كان السبب الثاني من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر و الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بينما جاء في المرتبة الثالثة من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشات. هذا بالاضافة إلى عدد من النتائج المتعلقة بالتمويل وثقافة العمل الحر وتحديد دور الجهات الراعية ودور المؤسسات التعليمية في إنماء ودعم المخرجات المناسبة للعمل الحر.**

توصيات الدراسة

**توصلت الدراسة إلى 90 توصية تم استنتاجها من نتائج الدراسة ومن ورش العمل التي عقدت للدراسة وشارك فيها معظم الجهات ذات العلاقة بالمنشآت الصغيرة بالمملكة العربية السعودية. وتم تصنيف هذه التوصيات عبر سبعة محاور هي أولاً : بيئة المنشآت الصغيرة، ومن أبرز توصيات المحور وضع استراتيجة وطنية لنشر وتطبيق ثقافة ريادة الأعمال، وتفعيل التنسيق بين الجهات الراعية والجهات الداعمة، وضرورة التامين على المشاريع الصغيرة. ثانياً: تمويل المنشآت الصغيرة، وأهمها تثقيف ممثلي الجهات الممولة والداعمة مالياً للتيسير على أصحاب المشروعات الصغيرة، وتبسيط الإجراءات المطلوبة للحصول على التمويل، ونشر الإجراءات الرقابية على منح الدعم المالي. ثالثاً: الدعم والرعاية، وأهمها استحداث البرامج لتوعيه الشباب وتنمية ثقافة العمل الحر. ونشر ثقافة الإرشاد وتعميم برامج لبناء المرشدين.** **رابعاً : تحسين مناخ الاستثمار، وأهمها سرعة تفعيل وتشغيل المدن الاقتصادية، والعمل على تحسين الإجراءات والأنظمة المتعلقة بها لتشمل المشاريع المتكاملة مع المشروعات الصغيرة، ورفع معدلات التعاون المشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي. سادساً: الدعم الحكومي، وأهمها إنشاء هيئة مستقلة لإقامة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تكون مهمتها تقديم الدعم المالي والفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتخصيص نسبة معينة من المشروعات الخاصة بالجهات الحكومية لصغار رجال الأعمال والمنشآت الصغيرة والناشئة. سابعاً: دور حاضنات الأعمال، وأهمها حث الجامعات على التوسع في تبني حاضنات الأعمال، والاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتسويق خدمات المشاريع الريادية التقنية.**

مبادرات الدراسة

**سعت الدراسة على أن تضمن مخرجاتها مبادرات عملية يمكن أن يتبناها صندوق تنمية الموراد البشرية أو وزارة العمل أو أحد الجهات المهتمة بالمنشآت الصغيرة، وقد خصص فريق العمل ورشتي عمل أحدهما شارك فيها أكثر من خمسة عشر جهة (15) مهتمة بالمنشآت الصغيرة والورشة الثانية كانت مخصصة لفريق العمل المكون من جمعية ريادة الأعمال وصندوق تنمية الموارد البشرية وقد حدد المشاركون 17 مبادرة تم اختيار 4 منها وهي تأسيس الموقع الإلكتروني التفاعلي الموحد للمنشآت الصغيرة. وإنشاء شركة لتأجير العمالة السعودية. وإنشاء جهة متخصصة لتقديم خدمات الإرشاد والتوجيه. وإنشاء الحقائب التوجيهية والتدريبية لنشر ثقافة ريادة الأعمال.**